

جدوى للاستثمار
Jadwa Investment

الصناعة التحويلية غير النفطية

أهمية التوطين في ظل "رؤية 2030"

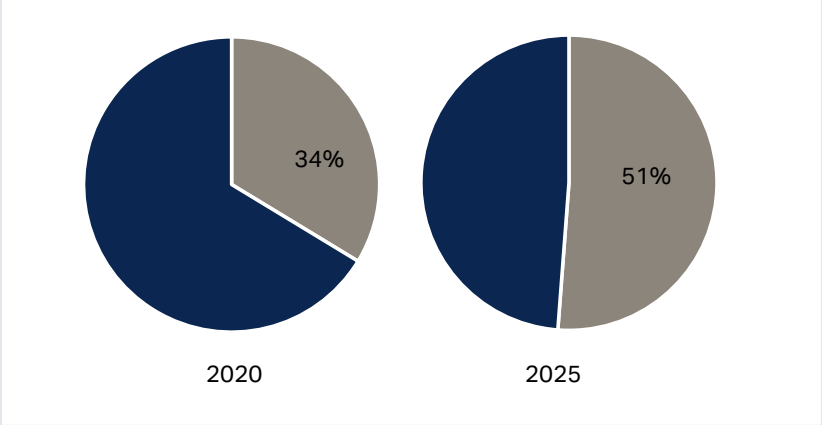
نوفمبر 2026

أهمية التوطين في ظل "رؤية 2030"

الملخص

- يُعد قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية ركيزة أساسية في استراتيجية التنويع الاقتصادي للمملكة. وقد سعت المملكة إلى تحقيق توطين الصناعة بشكل مدروس من خلال أطر سياسات منظمة: تشمل متطلبات المحتوى المحلي، وخطط عمل خاصة بكل قطاع، واستثمارات سيادية تهدف إلى تعزيز القدرة الصناعية، والحد من الاعتماد على الواردات، وبناء القدرة التنافسية للصادرات.
- يشهد قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية تحولاً يتجاوز نطاق الصناعات التقليدية في مجالات البتروكيماويات والمعادن نحو قواعد إنتاج متطورة في مجالات الدفاع، والمركبات الكهربائية، وصناعة الأدوية، وتصنيع الأغذية، وهي قطاعات تتماشى مع أهداف التنويع الاقتصادي الواردة في "رؤية 2030."
- مدفوعاً بالنمو السكاني والمشاريع الكبرى، يساهم السوق المحلي الكبير والمتنامي في دعم الطلب على الإنتاج الصناعي. ومع ذلك، فإن تحقيق القدرة التنافسية في مجال التصدير عالمياً يتطلب تعميق القاعدة الصناعية، وتعزيز الشراكات التكنولوجية، وتسريع الاستثمار في البحث والتطوير.
- تحدد "رؤية 2030" الإطار الاستراتيجي من خلال "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" و"الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، وذلك بهدف بناء سلسلة قيمة متكاملة تبدأ من مدخلات الطاقة مروراً بالصناعة والخدمات اللوجستية، مدعومة بحوافز محددة الأهداف والتعاون بين القطاعين العام والخاص.
- يمكن قياس النتائج الأولية: نمت الصناعة التحويلية غير النفطية بمتوسط سنوي 5,1% خلال الفترة بين عامي 2015 و2025 بالقيمة الحقيقية؛ كما ارتفعت نسبة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية من 33,7% في عام 2020 إلى 51,2% في الربع الثالث من عام 2025، وكذلك توسع التوظيف في القطاع.
- أدى الصراع الاقليمي المستمر منذ نهاية فبراير 2026 إلى عرقلة حركة التجارة وإبطاء نمو قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية. ومع ذلك، فقد ساهمت مبادرات التوطين في التعويض عن هذه التحديات جزئياً، حيث واصلت معظم القطاعات وعمليات إنشاء المصانع توسعها. ويشكل هذا الصراع تحدياً رئيسياً لقطاع الصناعة التحويلية، ولكنه يتيح له في ذات الوقت فرصة سانحة.

رسم بياني 1: نمو حصة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية



للاستفسارات والتعليقات:

توبي آيلز، كبير الاقتصاديين
tiles@jadwa.com

د. نوف الشريف، رئيس الأبحاث الاقتصادية
nalsharif@jadwa.com

الهاتف: 1111-279 11 966+
ص.ب. 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية

لتحميل تقارير جدوى للأبحاث
www.jadwa.com/insights

شركة جدوى للاستثمار
شركة مساهمة مقفلة مرخصة
من هيئة السوق المالية،
رقم الترخيص: 37- 06034

صدر في: 17 نوفمبر 2026، الساعة 16:00
بالتوقيت العالمي المنسق +3

نظرة عامة

تاريخياً لعب قطاع الصناعة دوراً محورياً في دعم النمو الاقتصادي والتنويع، وذلك مع تحول الاقتصادات من الأنشطة الاقتصادية الأساسية إلى الصناعات الأكثر تقدماً. سعت المملكة منذ فترة طويلة إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على النفط. وتعود الجهود الأولية في هذا الصدد إلى حقبة سبعينيات القرن الماضي، حين شهدت صناعة البتروكيماويات توسعاً سريعاً، مدعوماً بمبادرات حكومية، ومستنداً إلى الميزة النسبية للمملكة في وفرة المواد الأولية.

اليوم اتسعت الطموحات بدرجة كبيرة، حيث أصبحت أهداف "رؤية 2030" تتجاوز نطاق الصناعة التقليدية لتشمل التقنيات المتقدمة، والتنقل الكهربائي (استخدام تقنيات الطاقة الكهربائية في قطاع النقل)، وتعزيز التكامل عبر سلاسل التوريد المتصلة بالصناعة. ورغم أن تحقيق هدف تنويع الصادرات والقدرة على المنافسة عالمياً ربما يستغرق بعض الوقت حتى يتجسد بشكل فعال، إلا أن اتخاذ إجراءات مبكرة ومستدامة يعتبر أمر بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، تشكل بالفعل الزخم اللازم من خلال مجموعة من المبادرات، والسياسات الإصلاحية، والاستثمارات الاستراتيجية التي تقودها الحكومة.

خلال السنوات القليلة الماضية، واجه قطاع الصناعة التحويلية تحديات نتجت عن ضعف الطلب الصيني على البتروكيماويات المستوردة، وهي تشكل أهم منتج لقطاع الصناعة في المملكة، وذلك نتيجة لتوسيع الصين لقدراتها الانتاجية المحلية. ورغم ذلك، تشير بيانات حديثة إلى تسارع ملحوظ في انتاج الصناعة التحويلية غير النفطية، مدعومة بقوة الطلب المحلي. على مدى السنوات القليلة الماضية، شكّلت جهود التوطين، وارتفاع الاستهلاك المحلي، دعماً لنمو قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية، وهو ما يعكس على الأرجح استراتيجية لإحلال الواردات.

لقد لعبت سياسة تعزيز المحتوى المحلي دوراً رئيسياً في هذا الاتجاه. فوفقاً لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، ارتفعت حصة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية من 33,7% في عام 2020 إلى 51,2% في الربع الثالث 2025 (رسم بياني 1). وساهم الطلب القوي على السلع الاستهلاكية — المدفوع بالنمو السكاني وارتفاع أعداد الزوار، إلى جانب وجود مجموعة كبيرة من مشاريع البناء قيد التنفيذ — في تعزيز قطاع الصناعة المحلية بشكل أكبر. ونتيجة لذلك، ازداد الطلب على العديد من السلع، مثل المواد المرتبطة بالبناء والمنتجات الغذائية، مما عاد بالنفع على المنتجين المحليين في مختلف القطاعات.

الصناعة التحويلية غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي

شكّل قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية في المتوسط نحو 10% من الناتج المحلي الاجمالي الكلي، ونحو 20% من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي، خلال الفترة بين عامي 2015 و2025. خلال العقد الماضي (2015-2025)، شهد قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية نمواً كبيراً، ارتفع على إثره الانتاج بما يقارب 58%. وبين عامي 2015 و2025، بلغ متوسط نمو القطاع 5,1%، متماشياً مع النمو الحقيقي الكلي غير النفطي خلال نفس الفترة (رسم بياني 2).

بصفة عامة، تنبع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على حدّ سواء:

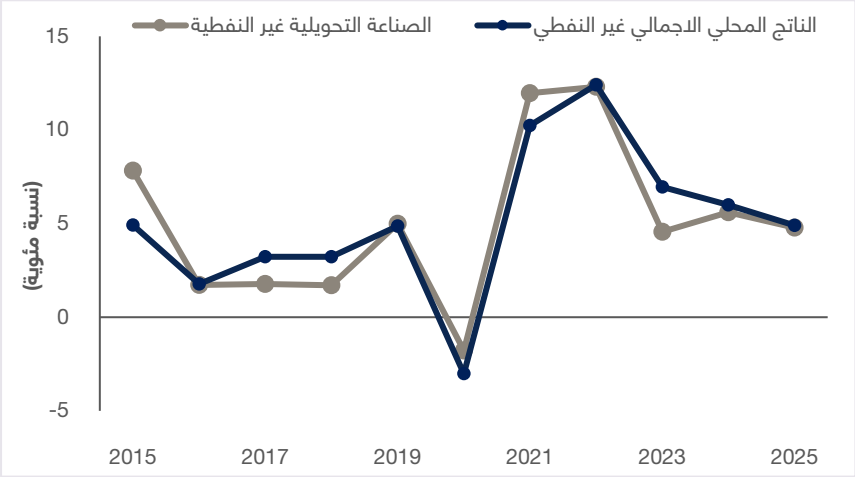
- **المساهمة المباشرة**: يأتي ذلك من خلال تعزيز القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، عبر خلق فرص وظيفية، لا سيما في صناعات مثل الكيماويات، والصناعات الدوائية، وتصنيع الأغذية، ومواد البناء. كما يلعب

هذا القطاع دوراً محورياً في توسيع الصادرات غير النفطية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع تبني التقنيات المتقدمة والابتكار الصناعي.

- **المساهمة غير المباشرة**: يتحقق ذلك من خلال تحفيز الطلب على المواد الخام، والخدمات اللوجستية، وأعمال الصيانة، وخدمات الأعمال، مما يعزز سلاسل التوريد المحلية ويخلق فرصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. والأهم من ذلك، يمكن لقطاع الصناعة غير النفطية تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

رسم بياني 2: نمو الصناعة التحويلية غير النفطية

(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للاحصاء

دور برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في تحقيق الرؤية

يُعد برنامج "تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية" أحد البرامج التي تم اطلاقها لتحقيق مستهدفات "رؤية المملكة 2030". ويهدف البرنامج إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية ولوجستية رائدة، مع التركيز على أربعة قطاعات استراتيجية، هي: الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية (رسم بياني 3).

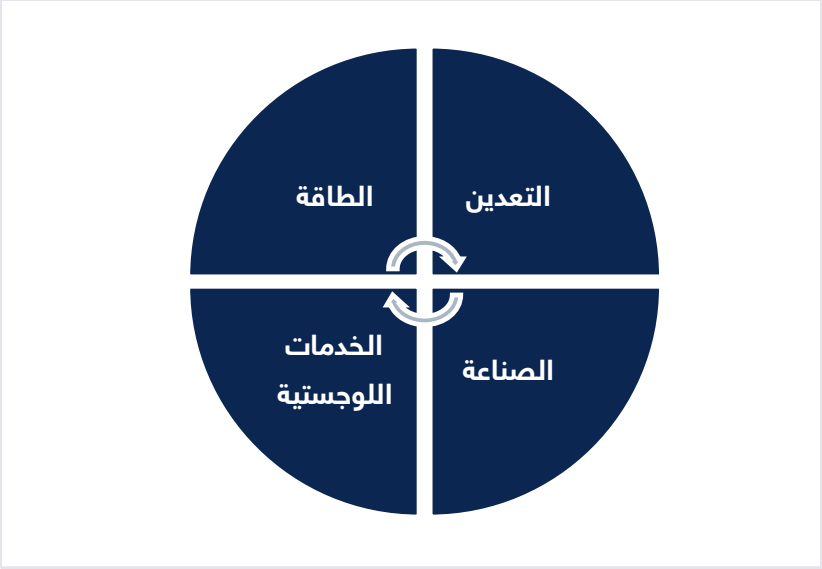
تشمل أهداف البرنامج الرئيسية تنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمارات، وزيادة الصادرات غير النفطية، وخلق فرص عمل نوعية. ويسعى البرنامج إلى ترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي للتنمية الصناعية المستدامة والتجارة.

المبادرات الرئيسية في برنامج تطوير الصناعة الوطنية التي تدعم الصناعة التحويلية غير النفطية

- **توطين الصناعات التحويلية ذات الامكانات العالية**: تركز الجهود في هذه المبادرة على قطاعات مثل صناعة السيارات، ومنتجات الأدوية، والآليات والمعدات عالية التقنية، وصناعة الأغذية، بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد، وتقوية سلاسل القيمة المحلية، وتعزيز القدرات التصديرية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك "آلات"، وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة أُطلقت في فبراير 2024، بهدف ترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي للصناعة القائمة على التقنيات المستدامة (نص مظلل 1) .
- **توطين الصناعات العسكرية**: تواصل المملكة جهودها لتوسيع الصناعات الدفاعية المحلية، لتعزيز الأمن القومي والاكتفاء الذاتي من احتياجاتها الصناعية. ويعزز الصراع بين الولايات المتحدة وإيران هذه الطموحات، مما يخلق فرصاً

استثمارية في مجال توطين الصناعات الدفاعية. وتلعب الشركة السعودية للصناعات العسكرية، التي أنشأها صندوق الاستثمارات العامة في عام 2017، دوراً محورياً في هذه الاستراتيجية، حيث تضطلع بمهمة دعم أحد أهداف رؤية 2030 المتمثل في توطين 50% من الانفاق الدفاعي الحكومي من خلال الإنتاج المحلي للمعدات والأنظمة العسكرية (نص مظلل 1).

رسم بياني 3: ركائز برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية



المصدر: برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

نص مظلل 1: التقدم المحرز في المبادرات الصناعية الرئيسية

وفقاً للاستراتيجية الوطنية للصناعة، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والنشاط فى مجال المشاريع العملاقة، لوحظ احراز تقدم في عدد من الصناعات :

1 .الصناعات الدفاعية والعسكرية: تستهدف المملكة توطين 50% من الانفاق العسكري بحلول عام 2030، مقارنة بنسبة توطين عند 4% فى عام 2018 و 27,3% فى عام 2025، وذلك وفقاً للهيئة العامة للصناعات العسكرية. خلال الفترة بين عامى 2016 و2025، بلغ اجمالى عدد المصانع فى القطاع حوالى 347 مصنعاً، وقفزت القيمة المجمعة لمبيعاتها من 3,5 مليار ريال في عام 2019 إلى 66,4 مليار ريال في عام 2024.

وفى فبراير 2026، وقعت الهيئة العامة للصناعات العسكرية مع شركة جى إي ايروسبيس اتفاقية لتعزيز القدرات لصيانة المحركات من نوع إف 110، وتطوير المهارات المحلية، وتوفير برامج تدريب متطورة.

2 .السيارات والمركبات الكهربائية: الهدف هو توطين 40% من سلسلة القيمة المضافة، بما فى ذلك قطع غيار المركبات الكهربائية والسيارات ذات المحركات المزدوجة. وفى هذا الإطار، تم تخصيص منطقة محددة داخل مدينة الملك عبد الله الاقتصادية لأنشطة تصنيع السيارات، وأُطلق عليها اسم "مجمع الملك سلمان لصناعة السيارات". وتتضمن قائمة المشاركين الرئيسيين في هذا المجمع:

كشفت "**سير**"، أول علامة تجارية محلية للسيارات الكهربائية فى المملكة، رسمياً عن سياراتها الكهربائية الرائدة فى 21 سبتمبر 2026، بطاقة انتاجية تصل إلى 240 ألف سيارة كهربائية سنوياً. فى الربع الأول من عام 2026، أبرمت شركة "سير" 16 اتفاقية جديدة مع موردين بقيمة 3,7 مليار ريال لتأمين المكونات الأساسية اللازمة لتوسيع خطوط التجميع. وتأتى هذه الخطوة بعد عام من توقيع اتفاقيات سابقة بقيمة 5,5 مليار ريال لنفس الغرض، وقد تم توقيع جميع تلك الاتفاقيات خلال منتدى القطاع الخاص الذي ينظمه صندوق الاستثمارات العامة.

سلمت شركة "**لوسيد موتورز**" نحو 15841 سيارة فى جميع أنحاء العالم فى عام 2025، بزيادة قدرها 55% مقارنة بالعام السابق. وفى مصنعها المتقدم الذي أنشأته فى مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، تجري عمليات التجميع النهائي باستخدام مجموعات أجزاء مستوردة منذ سبتمبر 2023. وتخطط الشركة لبدء الإنتاج فى منشأتها بمدينة الملك عبد الله الاقتصادية بحلول نهاية عام 2026، مع قدرة انتاجية مصممة لتصل إلى حوالى 150 ألف مركبة سنوياً. وتهدف "لوسيد" الى تصدير معظم الانتاج، مع تخصيص 13% من الإنتاج لأسواق دول مجلس التعاون الخليجى الأخرى. فى ديسمبر 2025، افتتحت شركة لوسيد ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية أول مركز للابتكار فى مجال السيارات الكهربائية فى الشرق الأوسط، وذلك فى مدينة الرياض. وتركز شركة لوسيد على طرح طرازات جديدة، وتحسين العمليات التشغيلية، وتعزيز الخدمات من أجل تحقيق ربحية مستدامة.

وقعت شركة "**هيونداي موتور**" وصندوق الاستثمارات العامة اتفاقية مشروع مشترك لإنشاء مصنع متطور فى المملكة، وهو أول مصنع لهيونداي فى الشرق الأوسط، ويقع فى مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، كما تسعى "هيونداي" إلى إنشاء منظومة متكاملة لوسائل النقل التي تعمل بالهيدروجين في المملكة.

أعلنت شركة "**بيريللى**" وصندوق الاستثمارات العامة عن توقيع اتفاقية لمشروع مشترك لإقامة مصنع لانتاج الإطارات فى مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، بهدف إنتاج إطارات عالية الجودة لسيارات الركاب تحت العلامة التجارية "بيريللى"، كما ستقومان بتصنيع وتسويق إطارات تحت علامة تجارية محلية جديدة تستهدف السوق المحلية والإقليمية. وفى فبراير 2026، وقعت شركة "سابك" اتفاقية مع ذلك المشروع المشترك لتوريد مواد خام تشمل المطاط وأسود الكربون، بهدف تعزيز جهود التوطين والمحافظة على استدامة سلسلة التوريد .

3 .صناعة الأدوية والأجهزة الطبية: الهدف هو توطين 40% من القيمة السوقية لصناعة الأدوية، و15% من القيمة السوقية للأجهزة الطبية.

تم افتتاح مصنع "**إم إس فارما**" فى المدينة الصناعية الثالثة بالرياض فى مايو 2025، وهو متخصص فى الصناعة المتكاملة للعلاجات التى تستهدف أمراض المناعة الذاتية، واضطرابات العين، وهشاشة العظام. وفى مايو 2026، أعلنت شركة "العليان للتمويل" عن استثمار استراتيجي للاستحواذ على حصة أقلية في شركة "إم إس فارما."

"**الشركة الوطنية للشراء الموحد**" (نوبكو)، هى شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة، تعمل على توحيد عمليات الشراء عبر مختلف مؤسسات الرعاية الصحية الحكومية تحت كيان شراء مركزي واحد. ووفقاً لـ "نوبكو"، منحت الشركة 86% من مشترياتها لموردين محليين خلال عام 2025. وفى هذا الإطار، تدمج "نوبكو" فى استراتيجيتها كلاً من إنتاج الأدوية والأجهزة الطبية ومبادرات التوطين.

4. تتخذ بعض المبادرات طابعاً أفقياً، مثل مبادرة "**آلات**" التى تمثل منصة صناعية متعددة القطاعات، بدلاً من كونها جهة فاعلة فى قطاع واحد. وتتمثل مهمة "آلات" فى بناء منظومة صناعية متقدمة ومستدامة فى المملكة من خلال أربع وحدات تشمل: الذكاء الاصطناعى والأجهزة الرقمية، ومعدات البناء والمعدات الثقيلة، وتقنيات الكهرباء، والمعدات المنزلية والطبية. فى يناير 2025، استحوذت "آلات"، من خلال صندوق الاستثمارات العامة، على حصة استراتيجية فى شركة "لينوفو"، التى تقوم حالياً ببناء منشأة صناعية فى الرياض لخدمة الأسواق الإقليمية والعالمية، ودعم الإنتاج المحلى لأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والخوادم، والتجهيزات ذات الصلة.

الاستراتيجية الوطنية للصناعة

ترسم الاستراتيجية الوطنية للصناعة، التي تم اطلاقها في أكتوبر 2022، خارطة طريق شاملة لدفع عجلة النمو الصناعي والتنافسية عبر القطاعات ذات الأولوية، بقيادة وزارة الصناعة والثروة المعدنية. وتتمحور الاستراتيجية حول ثلاث أهداف استراتيجية:

1. **بناء المرونة الصناعية الوطنية**، من خلال تطوير القدرات الصناعية الحيوية، لتعزيز قدرة المملكة على الصمود في مواجهة حالات عدم اليقين العالمية، والطوارئ المتعلقة بسلاسل التوريد.

2. **التحول إلى مركز إقليمي متكامل للتصنيع**، من خلال الاستفادة من حجم الأسواق المحلية والإقليمية لدمج سلاسل القيمة، وبناء القدرات التنافسية، وإنشاء قاعدة صناعية إقليمية.

3. **تعزيز الريادة العالمية في قطاعات مختارة**، وذلك من خلال تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وتوطيد مجالات البحث والتطوير والابتكار (نص مظلل 2).

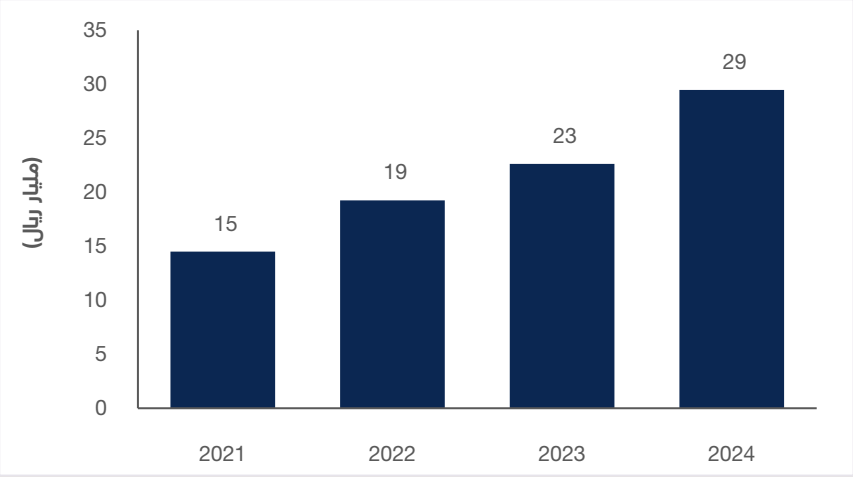
نص مظلل 2: زيادة الانفاق على البحث والتطوير

يُعد البحث والتطوير ركيزة رئيسية لترقية القطاع الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية على المدى الطويل. وفي "مؤشر الابتكار العالمي" للعام 2025، حافظت سويسرا على المركز الأول عالمياً، وهو المركز الذي احتلته على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، بينما احتلت اثنان من الاقتصادات الآسيوية هما كوريا الجنوبية وسنغافورة مراكز متقدمة، حيث احتلتا المركزين الرابع والخامس على التوالي.

حققت المملكة تقدماً في مجال الابتكار، حيث تحسن ترتيبها في مؤشر الابتكار العالمي من المرتبة 49 في عام 2016 إلى المرتبة 46 فى عام 2025. ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى الاسمى، من 0,39% فى عام 2021 إلى 0,63% فى عام 2024، مما يعكس تقدماً ملموساً ويشير إلى وجود مجال واسع لمزيد من التحسن. بناءً على أحدث بيانات البنك الدولى، تنفق مجموعة العشرين فى المتوسط 1,8% من الناتج المحلى الاجمالي على البحث والتطوير، حيث تتصدر كوريا الجنوبية المجموعة بنسبة انفاق 4,9%.

رسم بياني 4: زيادة ملحوظة في الانفاق على البحث والتطوير

(مليار ريال)

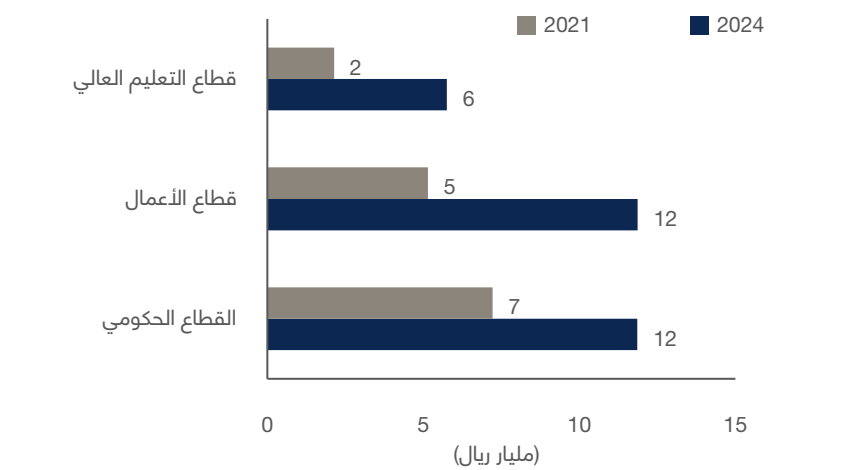


بين عامى 2021 و2024، تضاعف إجمالى الإنفاق على البحث والتطوير فى المملكة تقريباً (رسم بياني 4). وكان النمو الأقوى من نصيب قطاع التعليم العالى، حيث ارتفع الإنفاق بنسبة 169%، على الرغم من أن هذا القطاع لا يزال يمثل الحصة الأقل من إجمالى الإنفاق على البحث والتطوير، بنسبة تبلغ حوالى 20%. ويمثل كل من القطاعين الحكومى والخاص حوالى 40% من إجمالى الإنفاق على البحث والتطوير، حيث ارتفع الإنفاق بنسبة 64% و130% على التوالى خلال نفس الفترة، وفقًا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء (رسم بياني 5).

تبرز الأمثلة العالمية أهمية القطاع الخاص فى مجال البحث والتطوير، مع نضوج الاقتصادات. ففى الولايات المتحدة، نفذ قطاع الأعمال نحو 78% من إجمالى الإنفاق على البحث والتطوير فى عام 2022، حيث تركزت الاستثمارات فى الصناعات عالية التقنيات، مثل أشباه الموصلات، والبرمجيات.

رسم بياني 5: الانفاق على البحث والتطوير، حسب القطاعات

(مليار ريال)



واستطاعت كوريا الجنوبية — التى تُعد من أكبر الدول إنفاقاً على البحث والتطوير بين اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية — أن تحقق ريادة عالمية فى مجال أشباه الموصلات، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقنيات الجيل القادم، مدعومةً بنموذج ابتكار منسق يربط بين الحكومة والقطاع الصناعى والأوساط الأكاديمية. وقد مكّن هذا النهج الشركات الكبرى، مثل "سامسونج" و"إل جى"، من الانتقال من الصناعات الأساسية فى سبعينيات القرن الماضى إلى الصناعات الثقيلة الجديدة فى نهاية التسعينيات، مثل البتروكيماويات، وتصنيع السيارات، وبناء السفن. وفى الوقت نفسه، واصل الإنفاق على البحث والتطوير من قِبل تلك الشركات النمو بوتيرة متسارعة.

بالنظر إلى المستقبل، تتمتع المملكة بإمكانات قوية لتطوير منظومة شاملة للبحث والتطوير. ويدعم ذلك التركيبة السكانية المواتية، حيث تقل أعمار حوالى 63% من المواطنين السعوديين عن 30 عاماً، مما يوفر فرصة كبيرة لتسهيل التعلم والتكيف مع التقنيات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت أهداف السياسات العامة واضحة ومحددة، مع التركيز على تعزيز البحث والتطوير، وتسريع وتيرة تبنى التكنولوجيا فى كل من الخدمات الحكومية والأنشطة الاقتصادية اليومية، وجذب الاستثمارات عالية القيمة.

قطاع الصناعة: الوضع الحالي

عدد المصانع

وفقاً لبيانات وزارة الصناعة والثروة المعدنية، بلغ عدد المصانع في المملكة (التي تعمل وتلك قيد الإنشاء) 12946 مصنعاً بنهاية عام 2025، منها 10394 مصنعاً قيد التشغيل. وتقدّر القيمة الإجمالية للاستثمارات في المصانع الجديدة بنحو 76,1 مليار ريال. في عام 2025، شكلت السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة نحو 68% من إجمالي الواردات، مرتفعة عن نسبة 60% المسجلة في عام 2016، ويعود هذا التحول في تكوين الواردات، إلى تزايد الطلب على مدخلات الإنتاج، مثل الآلات والمكونات والمواد الخام، بدلاً من السلع الاستهلاكية الجاهزة. ويؤكد هذا الاتجاه توسع أنشطة الصناعة المحلية، وزيادة استثمارات القطاع الخاص في المعدات والبنية التحتية.

تجدر الإشارة إلى أن عدد المصانع واصل ارتفاعه حتى الآن في عام 2026، على الرغم من الصراع الإقليمي، حيث بلغ العدد 14607 مصنعاً بحلول يوليو 2026، مرتفعاً من 12946 في ديسمبر 2025.

التوظيف

فيما يختص بالتوظيف، بلغ اجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة بنهاية عام 2025 نحو 1,5 مليون عامل. بشكل عام، شهد قطاع الصناعات التحويلية زيادة مطردة في معدلات التوظيف خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس النمو في أعداد العمالة السعودية والوافدة على حد سواء. زاد اجمالي عدد العاملين في قطاع الصناعة بنسبة 80% تقريباً خلال فترة

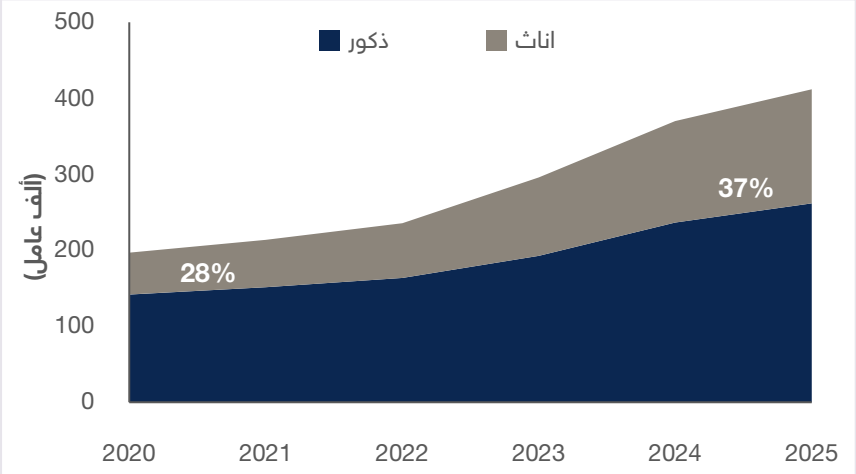
ست سنوات بين عامي 2019 و2025. كذلك، ارتفعت حصة القطاع من اجمالي التوظيف في سوق العمل، من 9,9% في عام 2019 إلى 11% في عام 2025.

ارتفع اجمالي عدد المواطنين السعوديين المسجلين كعاملين في قطاع الصناعة، من 195 ألف عام 2019 إلى 412 ألف عام 2025. ارتفعت حصة المواطنين السعوديين من 23% في عام 2019 إلى 26% عام 2025، متجاوزة المتوسط الحالي للتوطين في سوق العمل، البالغ 23%. وجدير بالملاحظة، أن معدل توظيف الإناث في هذا القطاع ارتفع من 54 ألف في عام 2019 (28% من إجمالي السعوديين) إلى 150 ألف في عام 2025 (37% من إجمالي السعوديين) (رسم بياني 6).

إضافة إلى ذلك، استفاد القطاع من الاعفاء المؤقت من المقابل المالي (رسوم سنوية مفروضة على جميع العاملين الوافدين)، في إطار سياسة مطبّقة منذ عام 2019 (نص مظلل 3).

رسم بياني 6: توظيف السعوديين في قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية

(حسب الجنس)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، جدوى للاستثمار

نص مظلل 3: إلغاء المقابل المالي المطبق على الو افدين العاملين في القطاع الصناعي

فى ديسمبر 2025، أقر مجلس الوزراء السعودي إلغاء الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة فى المنشأت الصناعية الحاصلة على تراخيص صناعية. ويهدف القرار إلى دعم القطاع الصناعى وتعزيز قدرته على التنافسية العالمية من خلال خفض التكاليف التشغيلية للمصانع.

تم تطبيق رسوم العمالة الوافدة للمرة الأولى فى عام 2018 بموجب برنامج الاستدامة المالية، كأحد برامج تحقيق رؤية 2030. وقد اقتضت هذه السياسة تطبيق رسوم سنوية على الأجانب العاملين فى الشركات، مع تطبيق رسوم أعلى فى الحالات التي يفوق فيها عدد العمالة الأجنبية عدد العاملين السعوديين. وقد تمت زيادة هذه الرسوم بصورة تدريجية بين عامي 2018 و2020.

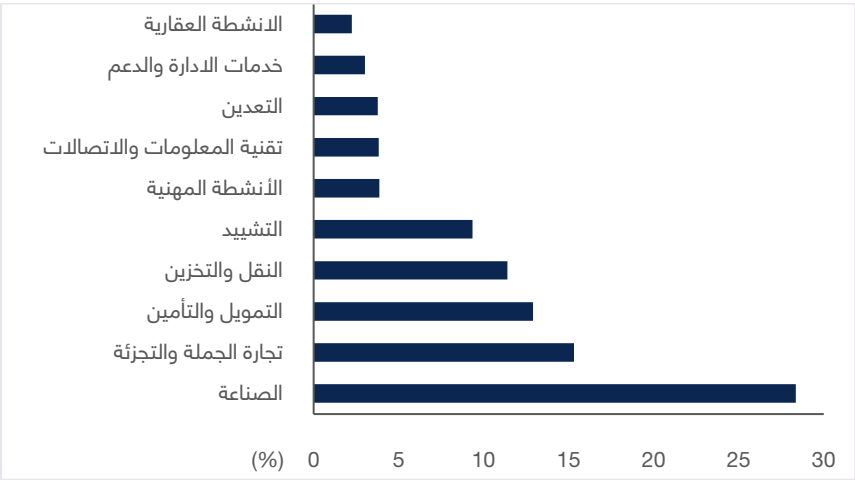
فى عام 2019، أجاز مجلس الوزراء إعفاءً مؤقتاً، تكفلت الحكومة بموجبه بسداد رسوم العمالة الوافدة عن المنشأت الصناعية المرخصة لمدة خمس سنوات. منذ تطبيق الاعفاء، سجل قطاع الصناعة مكاسب ملحوظة، بما فى ذلك ارتفاع عدد المصانع وزيادة فرص العمل التى تم توفيرها لكل من المواطنين السعوديين والعمالة الوافدة، مما يعكس توسع هذا القطاع وتحسن قدرته التنافسية من حيث التكلفة.

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقاً للهيئة العامة للإحصاء، استحوذ قطاع الصناعة (بما في ذلك البتروكيماويات) على نحو 27% من اجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بحلول عام 2025، مما جعله أكبر قطاع متلقي للاستثمار، بقيمة اجمالية بلغت 285 مليار ريال (أحدث بيانات عن رصيد الاستثمار، حسب القطاعات). يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة، ثم قطاع المؤسسات المالية (رسم بياني 7).

رسم بياني 7: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات في عام 2025

(أكبر 10 قطاعات- حصة كل قطاع من الاجمالي)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، جدوى للاستثمار

وتشمل الاستثمارات الرئيسية مؤخراً:

- صندوق الاستثمارات العامة وشركة بيريللي (2023): الاتفاق على مشروع مشترك لإنشاء مصنع لتصنيع الإطارات.
- شركة ألوبكو ومجموعة آسيا للألمونيوم (2025): الاتفاق على انشاء ثلاثة مشاريع مشتركة لإنشاء قاعدة صناعية لقطاع الألمنيوم التحويلي.
- شركة ليوندیل بازل (2024): استحوذت هذه الشركة على حصة نسبتها 35% من الشركة الوطنية لصناعة البتروكيماويات (ناتبت)، وهي شركة سعودية رائدة في انتاج البولي بروبيلين.
- شركة جنرال إلكتريك فيرنوفا (2024): أكملت هذه الشركة الاستحواذ الكامل على شركة (جيسات)، وهي منشأة مقرها في الدمام متخصصة في تصنيع مكونات توربينات الغاز.
- مجموعة لوسيد (2023): أطلقت هذه المجموعة المتخصصة في صناعة السيارات الكهربائية، والتي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، مصنعها في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، مما يمثل محطة بارزة في توطين صناعة السيارات الكهربائية.
- شركة سيمنس للطاقة: وقعت هذه الشركة عدة عقود وأقامت شراكات في مجالي الصناعة والبنيات التحتية، بقيمة تصل إلى 1 مليار دولار، مما يدعم تطوير صناعة معدات الطاقة في المملكة.

الإنتاج الصناعي

تتم مراقبة الإنتاج الصناعي من خلال مؤشر الهيئة العامة للإحصاء للإنتاج الصناعي، الذي تهيمن عليه الأنشطة النفطية بوزن يصل إلى 75%. تشكل الصناعة التحويلية غير النفطية نحو 21,5% من المؤشر، تليها امدادات الكهرباء والغاز بنسبة 2,8%، وامدادات المياه بنسبة 0,7%. ويحتوي الجدول أدناه (جدول 1) على الأوزان المختلفة لكل الشرائح المكونة لقطاع الصناعة ضمن المؤشر.

جدول 1: مؤشر الانتاج الصناعي (نسبة مئوية)

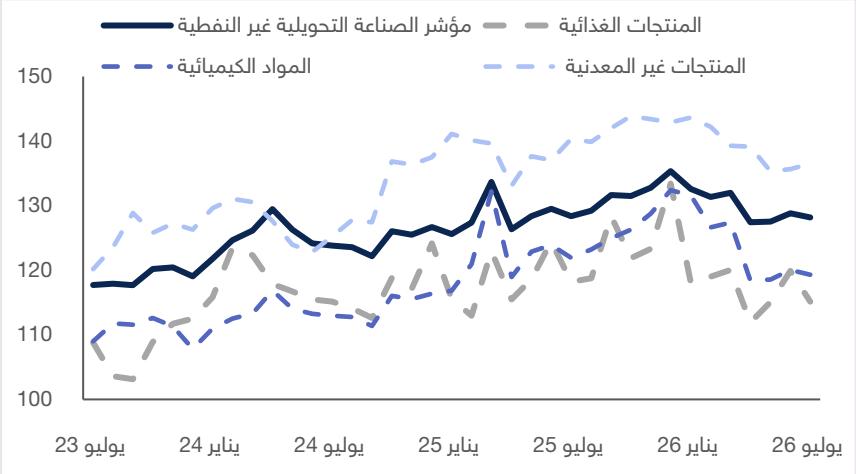
	الوزن (كنسبة مئوية)	2025 النمو (كنسبة مئوية)	النصف الاول 2026 النمو (كنسبة مئوية)
المؤشر العام	**100**	4.0	-7.3
الأنشطة النفطية	75	3.9	-10.9
الكهرباء، والغاز، والبخار، وتكييف الهواء	2.8	5.0	2.7
امدادات المياه، والصرف الصحي، وأنشطة المياه	0.7	10.1	4.4
الصناعة التحويلية غير النفطية	21.5	4.0	1.2
الكيماويات والمنتجات الكيميائية	8.2	9.3	1.1
أنشطة اقتصادية أخرى	4.9	0.9	2.8
المنتجات الغذائية	3.3	2.9	-0.8
المنتجات غير المعدنية	1.5	8.1	0.8
المعادن الاساسية	1.0	-7.0	5.9
الورق والمنتجات الورقية	0.8	4.7	0.5
الأجهزة الكهربائية	0.8	-1.0	-3.6
الاثاث	0.6	-10.4	0.2
المشروبات	0.5	-1.4	1.6

أظهر مؤشر الإنتاج لقطاع الصناعة غير النفطية اتجاهاً تصاعدياً مستمراً على مدار العامين الماضيين، مما يعكس تعزيز النشاط الصناعي، مدعوماً بارتفاع الطلب وتوسيع الطاقة الإنتاجية.

ضمن شرائح مؤشر الإنتاج لقطاع الصناعة غير النفطية، تركز نمو الإنتاج في ثلاث قطاعات فرعية رئيسية: الكيماويات، والمنتجات الغذائية، والمنتجات اللامعدنية (رسم بياني 8). وقد قادت هذه القطاعات الفرعية الثلاثة مجتمعة جزء كبير من الزخم الذي شهده القطاع مؤخراً، إلى جانب قطاعات ناشئة أخرى ("أنشطة اقتصادية أخرى")، والتي لم يتم إبرازها بشكل منفصل في مؤشر الإنتاج الصناعي (انظر أدناه).

رسم بياني 8: الانتاج الصناعي، حسب القطاعات

(مؤشر)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، جدوى للاستثمار

الكيماويات والمنتجات الكيميائية (تشكل 8,2% من مؤشر الإنتاج الصناعي)

يُعد قطاع الكيماويات، الذي يشمل البتروكيماويات والبلاستيك، أكبر القطاعات في مؤشر الإنتاج لقطاع الصناعة غير النفطية، وقد سجل نمواً سنوياً بنسبة 9,3% في عام 2025. سجلت صادرات البتروكيماويات، والبلاستيك، والمطاط تباطؤً خلال الأعوام القليلة الماضية، نتيجة لضعف الطلب الصيني. ولكن، بدأ مسار التباطؤ هذا في التحسن في مطلع عام 2025، حيث تم توجيه الصادرات إلى أسواق جديدة، بما فيها أفريقيا، وجنوب وجنوب شرق آسيا، وأسواق المنطقة.

ولكن هذا النمو تباطأ بصورة حادة في النصف الأول من عام 2026، ليصل إلى 1,1%، نتيجة للحرب الأمريكية -الايرانية واغلاق مضيق هرمز. لقد انخفضت صادرات البتروكيماويات والبلاستيك بمتوسط 16% في النصف الأول من عام 2026، على الرغم من قيام العديد من الشركات بتحويل مسار صادراتها إلى موانئ البحر الأحمر. وفي الحقيقة، لا يمكن نقل جميع المنتجات بالشاحنات بين السواحل الشرقية والغربية، مما أثر على إجمالي الإنتاج والصادرات.

بمجرد أن تتحسن أوضاع طرق التجارة، فمن المتوقع أن ينتعش النمو. إضافة إلى ذلك، فإن مشاريع توسيع الطاقة الإنتاجية والمصانع الجديدة، التي تم الإعلان عنها سابقاً، تقترب من مرحلة الجاهزية التشغيلية، كما يعمل العديد من كبار المنتجين على إنهاء أعمال التوسعة في عدد من المشتقات مثل البولي بروبيلين والبولي إيثيلين والإيثيلين جلايكول.

المنتجات الغذائية (تشكل 3,3% من مؤشر الإنتاج الصناعي)

شهد انتاج الغذاء نمواً مطرداً، بمتوسط 5%، على أساس سنوي، خلال الفترة بين عامي 2024 و2025، قبل أن ينخفض في النصف الأول من عام 2026 بنسبة 0,8%، ويعود ذلك على الأرجح إلى انخفاض كميات مدخلات الانتاج والأسمدة نتيجة إغلاق مضيق هرمز. جاء هذا النمو عبر تلك السنوات مدفوعاً بزيادة الطلب المحلي، المدعوم بالنمو السكاني وسط المواطنين السعوديين والوافدين على حد سواء، فضلاً عن زيادة الإنفاق: حيث نما

الانفاق على الأغذية، والمشروبات، والمطاعم والمقاهي بنسبة 3% في عام 2025، وفقاً لبيانات عمليات نقاط البيع الصادرة من البنك المركزي (ساما).

إضافة إلى ذلك، ساهم عدد من المبادرات الحكومية التي تهدف إلى زيادة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، في دعم الإنتاج المحلي للخضروات والمنتجات السمكية. وقد ارتفع معدل الاكتفاء الذاتي بين عامي 2023 و2024 للعديد من المنتجات، فعلى سبيل المثال، ارتفع معدل الاكتفاء من الأسماك من 48% إلى 52%، ومن الطماطم من 76% إلى 83%. ارتفع اجمالي الإنتاج من السلع الغذائية والزراعية الرئيسية من 9 مليون طن عام 2020 إلى 16 مليون طن عام 2024. وتدعم هذه العوامل مجتمعة المزيد من التوسع في صناعة الأغذية. ويستهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية توطين 85% من صناعة الأغذية بحلول عام 2030، وهو ما يتطلب توفير قدرات انتاجية محلية إضافية كبيرة.

المنتجات غير المعدنية (تشكل 1,5% من مؤشر الإنتاج الصناعي)

تشمل المنتجات غير المعدنية الاسمنت، والزجاج، والسيراميك، والخرسانة، والحجر الطبيعي، وغيرها من مواد البناء. توسع الإنتاج في هذا القطاع بنسبة 8,1% في عام 2025، مدعوماً بقوة الطلب المحلي ومبادرات التوطين. يواصل قطاع البناء في المملكة تحفيز الطلب على مواد البناء، كالاسمنت والزجاج والسيراميك وغيرها من المنتجات غير المعدنية الأخرى.

كما أشرنا سابقاً، ارتفع المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية من 33,7% عام 2020 إلى 51,2% في الربع الثالث من عام 2025.

هذا التطور جاء مدعوماً بسياسة المحتوى المحلي، التي تتضمن قائمة إلزامية من المنتجات يتعين شراؤها من السوق المحلية كل عام، وقد بلغ عدد تلك المنتجات عام 2025 نحو 1670 منتجاً. بالنسبة لقطاع البناء، الهدف هو توطين 349 منتجاً، منها 96 منتجاً جديداً تم ادراجها في القائمة عام 2025. بالإضافة إلى ذلك، عززت المتطلبات الخاصة بالمشاريع جهود التوطين. فعلى سبيل المثال، تم فرض حد أدنى للمحتوى المحلي بنسبة 43% في المرحلة الثانية من مشروع البنية التحتية لحديقة الملك سلمان، في حين تم تحديد نسبة 40% لمشروع بناء مدينة الملك فهد الرياضية في الرياض.

علاوة على ذلك، شهد قطاع الإسكان طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة، مدعوماً بالجهود التي تبذلها وزارة البلديات والإسكان بهدف توسيع فرص الحصول على المساكن بأسعار معقولة وزيادة معدلات تملك المنازل. وقد أدى ذلك، إلى جانب النمو السكاني وتوسع سوق العمل، إلى تعزيز الطلب المحلي على الصناعات التحويلية المرتبطة بقطاع البناء.

أنشطة اقتصادية أخرى (تمثل 4,9% من مؤشر الإنتاج الصناعي)

تشمل هذه الفئة التي تعتبر ثاني أكبر قطاع بعد الكيماويات، العديد من البنود التي لم يتم تصنيفها ضمن القطاعات الرئيسية، والتي تتضمن المنسوجات، والملابس، ومواد الطباعة، ومنتجات الأدوية الأساسية، والسلع الرياضية، والمجوهرات.

نما الانتاج في هذا القطاع بنسبة 0.9% فقط في عام 2025، وهي نسبة تقل عن معدلات نمو القطاعات الرئيسية الأخرى، لكنه ارتفع بنسبة 2,8% في النصف الأول من عام 2026، أي بمعدل يتجاوز نمو مؤشر الانتاج لقطاع الصناعة غير النفطية البالغ 1,2%. ونظراً لأن هذا القطاع يضم منتجات متنوعة، فإن ارتفاع الطلب المحلي والمبادرات المتنوعة الداعمة للتنويع الاقتصادي قد تكون العوامل الرئيسية الدافعة لنموه.

نص مظلل 4: تأثير الصراع الأمريكي الايراني على انتاج الصناعة التحويلية

تباطأ نمو القطاع غير النفطى إلى 1,8% فى النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ 4,8% فى النصف الثانى من عام 2025، وذلك نتيجة لتأثير الصراع سلباً على بعض الانشطة الاقتصادية منذ نهاية فبراير. واستمر قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية فى التوسع، ولكن بوتيرة أبطأ، حيث سجل نمواً بنسبة 0,7%، على أساس سنوي، فى الربع الأول و0,9% فى الربع الثانى، منخفضاً من نسبة 5,6% المسجلة فى النصف الثانى من عام 2025. أما على أساس ربع سنوي، فقد جاء معدل النمو دون تغيير في الربع الأول، بينما بلغت نسبته 0,4% في الربع الثاني، وذلك وفقاً للسلاسل المعدلة موسمياً للهيئة العامة للاحصاء.

يتأثر قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية سلباً بانخفاض الطاقة التصديرية واضطراب سلاسل التوريد. فعلى سبيل المثال، انخفض إنتاج بعض البتروكيماويات فى الساحل الشرقى، إما بسبب صعوبات فى توفير جميع مدخلات الإنتاج المطلوبة، أو بسبب تعذر نقل بعض المنتجات بالشاحنات إلى الساحل الغربى، مما أدى إلى إبطاء أو توقف الإنتاج نظراً لعدم القدرة على التصدير عبر مضيق هرمز.

انخفضت صادرات البتروكيماويات بنسبة 37%، على أساس سنوي، فى مارس، وبنسبة أقل فى الربع الثانى، بلغت 25%، وذلك بفضل النجاح فى تحويل حصة أكبر من الصادرات إلى موانئ الساحل الغربى خلال الربع. وتراجع اجمالى الصادرات غير النفطية بنسبة 15% فى مارس، وبنسبة 6,6% فى الربع الثانى، وذلك نتيجة لإعادة توجيه الشحنات عبر قنوات بديلة خلال فترة اغلاق المضيق.

نظراً لأن البتروكيماويات تمثل نحو 30% من الصناعة التحويلية غير النفطية، فمن الطبيعى أن ينعكس الضعف فى هذه الشريحة بصورة مباشرة على أداء اجمالى القطاع. ومع ذلك، يبدو أن إنتاج الصناعة غير النفطية فى النصف الأول من العام قد تعزز بفضل الجهود المتزايدة للتوطين، مما دعم الإنتاج فى قطاعات فرعية مثل المعادن الأساسية (كالصلب والذهب والفضة والبلاتين)، التى نمت بنسبة 5,6% فى الربع الثانى. وتراجع مكون الصناعة التحويلية الكلى فى مؤشر الإنتاج الصناعى غير النفطى فى الربع الثانى 2026 بنسبة 0,1% فقط، على أساس سنوي، بينما انخفضت المنتجات الكيميائية بصورة أكثر حدة، بنسبة 2,4%، على أساس سنوي.

تماشياً مع تزايد الطلب المحلى، يستمر التوسع والمرونة فى هذا القطاع بفضل الاستثمارات الكبيرة وخلق فرص العمل. فبنهاية النصف الأول من عام 2026، ارتفع عدد المصانع العاملة فى المملكة بنحو 1282 مصنعاً جديداً، باستثمارات بلغ اجمالي حجمها أكثر من 26 مليار ريال، وتم اصدار ما يزيد عن 13000 تصريح عمل.

الصناعة والصادرات غير النفطية

على مدى العقد الماضي، ارتفعت صادرات الكيماويات والبلاستيك والمطاط من 117 مليار ريال إلى 153 مليار ريال، وذلك رغم التقلبات الملحوظة التي شهدتها تلك الفترة. وبلغ هذا القطاع ذروته في عام 2022، عندما وصلت قيمة الصادرات إلى 202 مليار ريال. مع ذلك، ورغم الزيادة في القيم المطلقة للصادرات، انخفضت حصة البتروكيماويات والبلاستيك والمطاط من إجمالي الصادرات غير النفطية من 61% في عام 2015 إلى 42% في عام 2025، مما يعكس اتساع وتنويع قاعدة الصادرات غير النفطية للمملكة، ونمو تجارة إعادة التصدير.

كان أحد التحولات الهيكلية الرئيسية هو الارتفاع الحاد في عمليات إعادة التصدير خلال السنوات الأخيرة. بنهاية عام 2025 ، شكلت عمليات إعادة التصدير نحو 43% من إجمالي الصادرات غير النفطية، مرتفعة من نسبة 19% فقط في عام 2017 (رسم بياني 9). وقد قفزت عمليات إعادة التصدير بنسبة 64%، على أساس سنوي، في عام 2025، مدفوعةً بشكل أساسي بالآلات والأجهزة الكهربائية، التي سجلت زيادة بنسبة 78% و92% في

عامي 2024 و2025، على التوالي. استمر الزخم القوي حتى عام 2026، لكن التجارة تأثرت بشكل كبير بالصراع الاقليمي منذ نهاية فبراير 2026.

تعكس الزيادة الكبيرة في عمليات إعادة التصدير قبل الصراع الاستثمارات الموجهة نحو البنية التحتية اللوجستية والمناطق الحرة. فعلى سبيل المثال، تهدف شركة "المنطقة الخاصة اللوجستية المتكاملة"، التي أُطلقت في مطار الملك خالد الدولي بالرياض، إلى ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي ذو مستوى عالمي من خلال استقطاب مشغلي سلاسل التوريد العالمية. وقد وقعت شركات دولية كبرى، من بينها "آبل" و "دي إتش إل"، اتفاقيات لإنشاء مراكز اقليمية للخدمات اللوجستية والتوزيع داخل المنطقة الحرة .

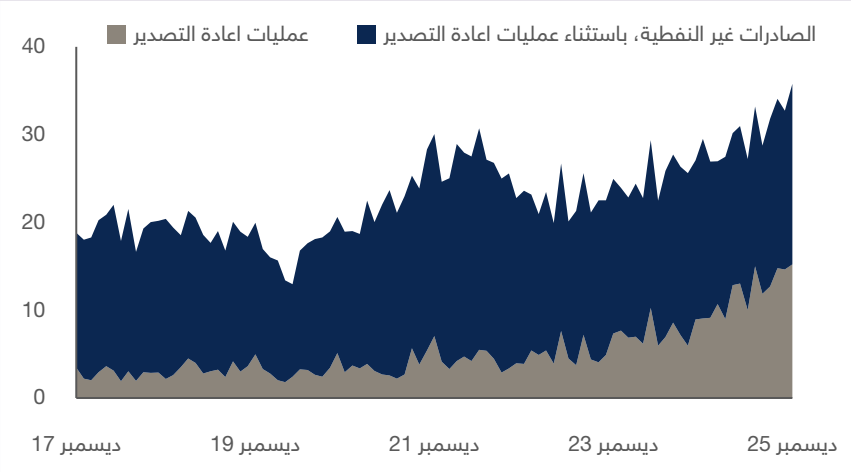
بشكل عام، تدعم مبادرات إعادة التصدير في المقام الأول قطاع الخدمات اللوجستية والنقل، مع تحقيق انعكاسات إيجابية تمتد إلى قطاع الصناعة، عبر قنوات متنوعة:

- تغليف المكونات المستوردة قبل إعادة التصدير.
- الاستثمارات في الموانئ، والمناطق الحرة والمستودعات، مما يقلل من تكاليف توفير المدخلات للمصنعين.
- تشير تدفقات إعادة التصدير إلى المنتجات التي تحظى بطلب إقليمي، مما قد يشجع المصنعين المحليين على الاستثمار فيها.

على المدى الطويل، الهدف الاستراتيجي هو تجاوز مرحلتي إعادة التوزيع وإعادة التجميع للتوجه نحو عمليات تصنيع أكثر تعقيداً وذات قيمة مضافة أعلى، مما يعزز القدرة التنافسية في مجال التصدير، ويزيد من خلق القيمة المحلية، ويدعم تنويعاً اقتصادياً أكثر مرونة.

رسم بياني 9: عمليات إعادة التصدير والصادرات غير النفطية

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، جدوى للاستثمار

الصناعة كركيزة للنمو:

التحديات والفرص

رغم تسجيل القطاع الصناعي نمواً قوياً في الاستثمار، وانشاء المصانع، والإنتاج خلال السنوات الأخيرة، لا يزال حجم طموحات المملكة، لا سيما في مجال الصناعات التحويلية

المتقدمة وذات القيمة المضافة العالية، أكبر. بالنظر إلى المستقبل، هناك عدد من التحديات والفرص:

- عمق القاعدة الصناعية: ركزت القاعدة الصناعية في المملكة بدرجة كبيرة على قطاعات البتروكيماويات والمعادن والأسمدة. وتسعى الحكومة إلى معالجة هذا الأمر، من خلال تعزيز الاستثمار في مراحل الانتاج الأولية والوسيطة — مثل عمليات سحب الألومنيوم، وانتاج الصلب، والزجاج المصقول — وذلك بهدف تقليل عوائق الدخول أمام المستثمرين في مراحل الانتاج النهائية (التحويلية)، وتعزيز عمق سلاسل التوريد.
- الممكنات التنظيمية والحوافز: تؤدي التحسينات المستمرة في اللوائح التنظيمية وأطر الحوافز إلى دعم الاستثمار ونمو القطاع. وكما أوضحنا سابقاً، فإن سياسات المحتوى المحلي تساهم في تحفيز قطاعات الصناعة التحويلية غير النفطية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الزخم.
- نقل التكنولوجيا: تسعى المملكة إلى الانتقال من الصناعة القائمة على التجميع إلى الإنتاج بواسطة التقنيات المتقدمة، وهو ما يتطلب نقلاً فعالاً للتكنولوجيا، وخلق شراكات أقوى، والمزيد من تطوير قدرات البحث والتطوير والابتكار.
- مهارات متخصصة: على الرغم من أن رأس المال البشري بشكل عام متوفر، لا تزال هناك فجوات في المهارات التقنية المتطورة، والتي تعمل المملكة على معالجتها من خلال برامج موجهة لتطوير المواهب وتدريبهم.
- وعلى المدى الأبعد، ستكون هناك ضرورة لإيلاء اهتمام أكبر للبحث والتطوير، إلى جانب الاستحواذ على مجالات ذات قيمة في سلسلة التوريد، وذلك لرفع مستوى القدرة على المنافسة العالمية.
- وكما ورد في التقرير، حددت المملكة عدداً من القطاعات ذات الأولوية التي تنطوي على فرص كبيرة، منها: الدفاع، وصناعة السيارات، وصناعة الادوية، والآلات والمعدات عالية التقنية، وتصنيع الأغذية.
- أيضاً، يوفر التحول في مجال الطاقة فرصة لتطوير قطاعات الصناعة. فالاستثمارات واسعة النطاق في مشاريع الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، والنقل الكهربائي، والهيدروجين الأخضر يمكن أن تخلق طلباً محلياً على الألواح الشمسية، وأنظمة التثبيت، والهياكل الفولاذية، والكابلات، ومكونات محددة لتوربينات الرياح، والمعدات الكهربائية، وأنظمة التبريد، وعمليات تجميع أطقم البطاريات. وسيعتمد النجاح في هذا المجال على توسيع الطاقة الإنتاجية للمواد الوسيطة، وجذب الشركاء في مجال التكنولوجيا، وتعزيز المهارات الفنية.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من مصادر إحصائية محلية ودولية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.